ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Bahjat Shibeeb Fashakh Al-Khairallah

Directorate of Education, Thi Qar

Email: dr.bahjat.shibeeb@utq.edu.iq

Keywords:

Soviet Union, US administration, Economic cooperation

CC BY

Article info

Article history:

Received 10. May.2026

Accepted 15. Jun.2026

Published 10. Nov.2026

The American position on the Bolivian-Soviet Rapprochement (1969-1970)

ABSTRACT

The importance of Soviet diplomatic and economic rapprochement with Latin American republics in general, and Bolivia in particular, has emerged as a subject of political controversy. However, most Western studies and research have not published a serious analysis that integrates the objectives and projects of this rapprochement from a regional perspective. These studies have focused on the nature of Soviet activities and their impact on the diplomatic and international landscape. Most have concentrated on analyzing viewpoints that do not contradict the US diplomatic approach toward its traditional rival, consistently linking communist ideology to the strategic factors of the Soviet Union's foreign relations.

The US position opposed these steps toward rapprochement, and the outlines of American intervention in Bolivian affairs became clear when it encouraged the Bolivian military leadership to seize power and consolidate control over the government, which was floundering in determining its political destiny. American pretexts and justifications were undoubtedly present, especially with accusations leveled against the Ovando coalition government, claiming it was uncooperative and even a threat to American interests. The US administration considered the left wing's dominance of power a coup against democracy, asserting that the path of rapprochement and bilateral cooperation was supported by the communists and the left wing. Accusations were leveled to thwart all forms of diplomatic and economic cooperation with the Soviet Union. After its attempts, sometimes through persuasion and other times through intimidation, to regain its influence within the Bolivian government failed, and a year into the Ovando government, it began working to end a pivotal era in shaping Bolivian-American relations. It supported a military coup to overthrow the Ovando government, thus heralding the beginning of a new era in Bolivian-American-Soviet political and economic relations.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol65.Iss1.5282

الموقف الأميركي من التقارب البوليفي–السوفياتي (١٩٦٩–١٩٧٠)

أ.م.د بهجت شبيب فشاخ الخير الله

مديرية تربية محافظة ذي قار

الملخص:

برزت أهمية التقارب الدبلوماسي والاقتصادي السوفياتي مع جمهوريات أميركا اللاتينية عموماً وجمهورية بوليفيا خصوصاً موضوعاً مثيراً للجدل السياسي، ومع ذلك أغلب الدراسات والبحوث الغربية لم تنشر دراسة جادة تجمع بين أهداف ومشاريع التقارب من منظور أقليمي، قد ركزت الدراسات على طبيعة الانشطة السوفياتية وتأثيرها في الواقع الدبلوماسي والدولي، إذ كانت اغلبها منصب على تحليل وجهات النظر التي لا تتعارض مع توجهات الدبلوماسية الأميركية المضادة لغريمها التقليدي، فقد دأبت على ربط الايديولوجية الشيوعية بالعوامل الاستراتيجية لعلاقات الاتحاد السوفياتي الخارجية.

جاء الموقف الاميركي المعارض لخطوات ذلك التقارب، وبدأت ملامح التدخل بالشؤون البوليفية واضحة عندما شجعت جنرالات القيادة العسكرية البوليفية على ضرورة التغيير وأحكام السيطرة على الحكومة التي شرعت متخبطة في تقرير مصيرها السياسي، وقد كانت الذرائع والحجج الأميركية حاضرة دون أدنى شك لاسيما مع توجيه اتهامات مباشرة لحكومة الجنرال أوفاندو الائتلافية بوصفها غير متعاونة لا بل مهددة للمصالح الاميركية، وعدت الإدارة الاميركية هيمنة الجناح اليساري على السلطة بمثابة انقلاب على الديمقراطية، وأن مسار التقارب والتعاون الاقتصادي البوليفي–السوفياتي يحظى بدعم الشيوعيين والجناح اليساري، وبدأ كيل الاتهامات موجهاً لأفشال كل صيغ التعاون الثنائي الدبلوماسي والاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي، وبعد فشل محاولاتها بالترغيب تارةً وبالترهيب أخرى في استعادة نفوذها داخل الحكومة البوليفية، بعد مرور نحو عام على حكومة أوفاندو، باشرت في العمل نحو إنهاء حقبة مفصلية في تقرير مصير العلاقات البوليفية–الأميركية، إذ دعمت الإدارة الاميركية عملية انقلاب عسكري للإطاحة بحكومة أوفاندو، لتعلن عن بداية حقبة جديدة في العلاقات البوليفية–الأميركية–السوفياتية.

الكلمات المفتاحية:– الاتحاد السوفياتي، الإدارة الأميركية ، التعاون الاقتصادي.

المقدمة:

إن العلاقات البوليفية–السوفياتية خلال الفترة ١٩٦٩/١٩٧٠موضوعة البحث تمثل الطابع الحقيقي للنشاط الدبلوماسي المقيد بالعوامل السياسية والاقتصادية والجغرافية، الى جانب ذلك لم تخلو تلك الحقبة من التدخلات السياسة المباشرة للإدارة الأميركية في الشأن المحلي الداخلي لبوليفيا، وقد شهدت العلاقات الاميركية–البوليفية توترات شبه مزمنة جاءت ضمن سياق مواجهة النفوذ اليساري داخل الحكومات الائتلافية، وبدأت استخدام دبلوماسية عزل بوليفيا اقليمياً ودولياً، بغض النظر عن النفوذ الأميركي في جنوب القارة اللاتينية. لذلك كانت الحواجز المانعة للتواصل بين بوليفيا والاتحاد السوفياتي تعيق مسألة التقارب والتعاون الثنائي في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، فضلاً عن ذلك أثبت أن الإدارة الأميركية تمتلك اساليب متنوعة بين التدخل المباشر والدعم الخفي والضغط الاقتصادي والدبلوماسي تجاه افشال كل صيغة دبلوماسية للتقارب بين بوليفيا والاتحاد السوفياتي وفقاً لمصالحها.

جاءت أهمية البحث عن تأكيد الدور الفاعل للدبلوماسية البوليفية في تغيير مسار العلاقات التقليدية والتحرر من الهيمنة الأميركية، وبالمقابل أثبت الاتحاد السوفياتي اهتماماً كبيراً بدعم مشروع العلاقات الثنائية بين البلدين.

أما بخصوص مشكلة البحث وفرضيات الدراسة جاءت لمعالجة بعض التساؤلات بشأن التقارب الدبلوماسي والاقتصادي البوليفي–السوفياتي، وهل العزلة الأميركية منعت بوليفيا من التوجه شرقاً، أم نجحت في تحيدها وأبعادها عن محيطها الاقليمي في جنوب القارة اللاتينية، أم ان الاتحاد السوفياتي على قدر كبير من المسؤولية في تتبع علاقاته مع الدول الصديقة بعيداً عن الايديولوجية الشيوعية. وتأتي أهمية البحث في عدة محاور، وكالآتي:

المحور الأول: باكورة التقارب البوليفي –السوفياتي:

بدأت أولى ملامح العلاقات الودية بين الامبراطورية الروسية والجمهورية البوليفية في التاسع من آب ١٨٩٨، إذ اعترفت في بوليفيا دولة مستقلة، ولكن بقية مسألة الاعتراف الروسي دون تمثيل دبلوماسي ولم تشهد تعاون سياسي أو اقتصادي، ولن تكن تلك العلاقة أكثر من اعتراف باستقلالية الجمهورية البوليفية الفتية (Gorodetsky, 1994, p. 23). وقد بقيت بوليفيا حبيسة أوضاعها الداخلية غير المستقرة سياسياً واقتصادياً خلال العقود الثلاث الأولى من القرن العشرين، إلا أن ظهور الدور المحوري لبوليفيا قد بدأ في مساندة الحلفاء مع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد اعلنت في الثامن من نيسان ١٩٤٥م الحرب على المانيا (Golan, 1988, p. 124)، على الرغم من بعدها الجغرافي عن جبهات القتال والعمليات العسكرية، فقد حال دون مشاركتها الفعلية في الحرب، إلا أنها أسهمت وبشكل مباشر في تمويل الصناعات الحربية بالمعادن "القصدير"، الأمر الذي عزيز من ديمومة جهود السوفيات الحربية (Dobb, 2012, p. 53)، وبذلك ارتبطت بعلاقات صداقة وتعاون اقتصادي مع الاتحاد السوفياتي، وعدت بوليفيا بمثابة الشريك الاقتصادي لدول الحلفاء (Miller, 1989, p. 223). وبذلك بدأ السوفيات العمل على تأسيس علاقات صداقة وتعاون اقتصادي مع بوليفيا منذ الثامن عشر من نيسان ١٩٤٥، ولم يكن امام السوفيات سوى التركيز على الجوانب الاقتصادية بشكل اساسي، لأنه لا توجد اتصالات دبلوماسية سابقة بين الدولتين (Oswald & Anthony , 1970, p. 167).

إن إقامة علاقات للتعاون السياسي والاقتصادي بين الجمهورية البوليفية والاتحاد السوفياتي بحاجة الى عمل دبلوماسي كبير، رغم الضغوط والتحديات الدولية المفروضة على الاتحاد السوفياتي والتي كانت كفيلة بعزله سياسياً واقتصادياً، أثر ذلك بشكل كبير على فاعلية سياساته الخارجية، إلا أن الأمور تغيرت مع تولي السياسي البوليفي المخضرم فيكتور باز استنسورو[١] Victor Paz Estenssoro (Mesa , 2003, p. 605) سدة الحكم بوصفه زعيماً للجناح اليميني المعتدل، إذ عمل على تعزيز علاقاته مع الاتحاد السوفياتي، إلا أن ذلك التوجه جاء بصورة غير مباشرة، وأتسم بالتريث الحذر، بسبب اعتماد بوليفيا على المساعدات الاقتصادية والمالية الأميركية، لتغدو تلك الورقة أداة ضغط على الحكومة البوليفية في تحديد واختيار مسار علاقاتها الخارجية والدولية، لذلك فضل استنسورو ايجاد نوع من التوازن بين القوى الدولية الكبرى لتفادي انهيار بوليفيا اقتصادياً كنتيجةُ حتمية بدون الدعم الأميركي (Malloy, 1991, pp. 37–39). ومع ذلك فضل إستنسورو في العشرين من نيسان عام١٩٦٤، تعزيز التعاون مع السوفيات، والتوصل الى اتفاقية تفاهم اقتصادي–تجاري ركز فيها على دعم التنمية الاقتصادية ومساعدة بوليفيا على تنويع مصادر الدخل، وكانت تلك أولى مبادرات الحكومة البوليفية تجاه الاتحاد السوفياتي، التي لم يكتب لها النجاح بسبب الصراعات السياسية داخل الحكومة البوليفية الى جانب الضغوط الاميركية (CIA., Apr.20, 1964, pp. 2–3).

وبالرغم من ذلك أبدى السوفيات اهتماماً متبادلاً بالتوصل الى أتفاق بشأن تنظيم علاقاتهم الدبلوماسية والتجارية مع حكومة الرئيس البوليفي إستنسورو، وفي الوقت ذاته كان وزير الخارجية السوفياتي أندريه غروميكو[٢] Andrei A.

Gromyko في زيارة رسمية للعاصمة البوليفية لاباز، وقد دخل مع استنسورو في مناقشات جدية لدعم الاقتصاد والتنمية، وبالفعل تمخضت تلك المناقشات عن توقيع مذكرة تعاون اقتصادي، تم بموجبها توثيق أنشاء معمل لاستخراج وانتاج القصدير، وتلك المبادرة في الاساس قد طرحها إستنسورو في خطوة حكومية لتحرير اقتصاد بلاده من التبعية الأميركية، إلا أن تلك التفاهمات السوفياتية–البوليفية أهملت بسبب انعدام الاستقرار السياسي، مما جعل الحكومة البوليفية آنذاك تتخلى عن مشروعها الاستراتيجي، وتتفرغ الى مشاكلها الاقتصادية الناجمة عن القيود والاشتراطات الاميركية (CIA.، Apr.20, 1964).

وقد كان أمر تلك التفاهمات البوليفية–السوفياتية محكوم ببقاء حكومة الرئيس إستنسورو، التي أضحت رهينة التقلبات السياسية والدولية، لاسيما مع تدخل الولايات المتحدة الاميركية في فرض إرادتها السياسية عبر سيناريو أعُد لإسقاط حكومة إستنسورو في الرابع من تشرين الثاني ١٩٦٤ (الباحث، ٢١تموز ٢٠٢٤، صفحة ٢٣). وهكذا آلت الأمور الى تشكيل مجلس رئاسة عسكري لإدارة بوليفيا، تناوب على رئاسته الجنرال رينيه باريتنوس اورتونو[٣] René Barrientos Ortuño (Mesa , 2003, p. 628)، والجنرال الفريدو أوفاندو كانديا[٤] Alfredo Ovando Candia (Mesa , 2003, p. 579)، وقد نجح الأخير في فرض سلطته العسكرية على بوليفيا، واستطاع في السادس عشر من حزيران ١٩٦٥ من الاستيلاء على مناجم القصدير وحقول النفط، وطرد ميليشيا عمال المناجم ذات التوجهات المتطرفة يسارياً دون مقاومة (Lehman, 1992, p. 623)، وتحييد النقابات العمالية بعد توقيع أتفاق معهم لضمان تخليهم عن الأضرار بالممتلكات الحكومية (CIA., DCI'S, June.16, 1965, pp. 40–41).

وهكذا بدأ اوفاندو الميل باتجاه التعاطف مع النقابات العمالية النشطة سياسياً على ارضية الواقع الاجتماعي والثقافي البوليفي، وتبلورت اولى افكاره السياسية تجاه كسب ود جمهور تلك الطبقة التي تحظى بشعبية وطنية كبيرة داخل بوليفيا، لتشكل فيما بعد رصيد للجنرال اوفاندو في قبالة تبني افكار قومية تحررية اشتراكية–اقتصادية أقرب ما تكون يسارية.

المحور الثاني: علاقات التعاون الثنائي بين المعارضة الأميركية والشراكة السوفياتية (١٩٦٩):-

إن الجمهورية البوليفية ملتزمة بسياسة أكثر ما تكون واقعة بين الاستقطاب والاضطراب، بسبب الانقسامات المتعددة بين قوى اليسار الراديكالي واليمين المعتدل، مما جعل البلاد تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والذي نتج عنه سلسلة من الانقلابات العسكرية، إذ لم تكن حادثة سقوط طائرة الرئيس البوليفي الجنرال بارينتوس في السابع والعشرين من نيسان ١٩٦٩، الشخصية المقربة من الإدارة الاميركية آنذاك عرضية، وقد أتبع نائبه لويس أدولفو سيليس ساليناس[٥] Luis Adolfo Siles Salinas (Mesa , 2003, p. 623)، الذي خلفه في منصب رئاسة الجمهورية نهجاً يتماشى مع سياسة سلفه بخصوص العلاقة مع الإدارة الأميركية، إلا أن سيليس نجح في ايجاد نوع من التوازن السياسي بين القوى الدولية الكبرى، إذ عمل على توسيع علاقات بوليفيا مع الجمهوريات اللاتينية بغض النظر عن طبيعة الحكومات اليسارية والشيوعية، مستغلاً إطار اتفاقية "**تحالف من اجل التقدم**" (Ladman, 1982, p. 171) مع الولايات المتحدة الأميركية، لتكون بوليفيا بوابة لصداقة لاتينية–أميركية، واصفاً التعاون الأميركي بالتحالف الاقتصادي الفعال، مرحباً بزيارة كبار المستثمرين الأميركان رغم معارضة الجناح الراديكالي للتقارب مع الولايات المتحدة الأميركية (CIA., Aug.11, 1969, p. 8).

وبالمقابل كان للنقابات الطلابية في الحادي والثلاثين من آيار ١٩٦٩ دور فاعل عبر تنظيم مظاهرة احتجاجية لطلبة الجامعة الكاثوليكية في العاصمة لاباز، عندما أعلن الطلبة رفضهم القاطع لزيارة البعثة الاقتصادية الأميركية برئاسة رجل الأعمال ومبعوث الرئيس الأميركي روكفلر (de Onis, June. 1, 1969, p. 1)، وقد جاء رد الرئيس سيليس

على المعارضين للسياسة الأميركية بالقول: "**أن هدف البعثة الأميركية جعل بوليفيا محطة اقتصادية واستثمارية في مركز جنوب القارة اللاتينية**" (CIA., Aug.11, 1969). وقد كادت المظاهرات الطلابية الاحتجاجية على زيارة بعثة روكفلر تدخل بوليفيا في أزمة سياسية عنيفة، لذلك اختصرت الزيارة المقررة للعاصمة لاباز الى اجتماع داخل مبنى في مطار شديد الحراسة مع الرئيس البوليفي سيليس وعدد من مستشاريه الاقتصاديين، وكان الهدف من الزيارة هو أقناع الحكومة البوليفية في زيادة صادرات القصدير بناءً على طلبات تقدم بها تجار أميركيين، بعد أمتناع الحكومة البوليفية عن زيادة مبيعات القصدير من مخزونها الاستراتيجي، معللين ذلك الرفض بأنه سيؤدي الى انخفاض اسعار القصدير في الاسواق العالمية، وذلك الامر قد يلحق ضرراً كبيراً بموارد الحكومة المالية، ولا يحقق فائدة للولايات المتحدة الأميركية إلا بقدر ضئيل، وبالرغم من ذلك أجبرت الحكومة البوليفية على زيادة صادراتها من الخزين الاستراتيجي لتعويض النقص الحاصل في اسواق الولايات المتحدة الأميركية، وتمت مهمة بعثة روكفلر بنجاح بعيداً عن مظاهر الاحتجاجات الطلابية (de Onis, June. 1, 1969).

وبالرغم من ذلك فقد أعجب رئيس البعثة بمدى انضباط الطلبة المحتجين على السياسة الأميركية تجاه بلدهم، وقد وصف مظاهر الاحتجاج بأنها كانت أكثر تنظيمًا وسلمية مما توقعه بعض المسؤولين في بعثته، وقال قادة النقابات الطلابية في الجامعة الكاثوليكية، الذين كانوا الأكثر نشاطًا في التحضير للمظاهرة السلمية في ساحة القصر الرئاسي، إن هذا الاعتدال يعود إلى رغبتهم في تجنب أن تؤدي مظاهر الاحتجاج إلى انقلاب عسكري بحجة الإطاحة بحكومة الدكتور سيليس.(de Onis, June. 1, 1969)

إن سياسة الانفتاح التي أنتهجها الرئيس سيليس تجاه التنظيمات النقابية الطلابية أتسمت بتبديد واحتواء الغضب الاحتجاجي عبر وسائل سلمية بعيداً عن اساليب القمع القسري، إذ فضل التعاطي مع المظاهرات بروح المسؤولية لكون مطالب طلبة الجامعة الكاثوليكية تعبر عن رأي شعبي وطني قومي بوليفي، لاسيما أن رفض زيارة المبعوث الأميركي تمثل رسالة سياسية مفادها ممانعة البوليفيين رهن ثرواتهم الاقتصادية والمالية بالاقتصاد الأميركي، رغم ذلك جاءت موافقة الحكومة البوليفية المتحفظة على طلب الأميركيين بزيادة واردات القصدير نتيجة حاجة الصناعات الأميركية للمعدن البوليفي على الأقل خلال فترة معينة.

بعد مرور شهرين على أحداث الاحتجاجات، أبدى في السادس من آب ١٩٦٩وزير الخارجية غروميكو ممثل الاتحاد السوفياتي في الجمعية العامة للأمم المتحدة ولأول مرة اهتماماً بالتوصل الى اتفاق بشأن تنظيم وتمويل بعض المشاريع التعدينية في بوليفيا، وقد أوضح غروميكو ذلك بالقول "**أن حكومة الاتحاد السوفياتي ترغب في الالتقاء مع جمهوريات أميركا اللاتينية، ويأتي ذلك الاهتمام من التغيير الجزئي في مواقف السوفيات الدولية بصفتهم قوة تابعة لمجلس الأمن، وعضواً دائم في الأمم المتحدة، لحلحلة بعض المشاكل بالتعاون مع حكومات تلك الدول**" (CIA. N. , Aug.11,1969, p. 1). وفي الوقت ذاته أكدت الحكومة البوليفية ترحيبها بالمتغيرات الايجابية المتمثلة بتبادل سفرائها مع الاتحاد السوفياتي، وقد وصف الرئيس البوليفي سيليس ذلك التحول في العلاقات الدبلوماسية بالقول: "**تربط بوليفيا علاقات دبلوماسية بالاتحاد السوفياتي منذ عدة سنوات، لكن لم يسبق للبلدين تبادل سفرائهما، وأن تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين سيرتفع الى أعلى مستوى ليشمل جمهوريات أميركا اللاتينية كلها على الاطلاق**" (CIA. N. , Aug.11,1969).

ولكن الأمور تغيرت بعد ٢٦/أيلول، إذ أعلن رئيس اركان الجيش البوليفي الجنرال اوفاندو الانقلاب على حكومة الحزب الديمقراطي الاجتماعي برئاسة سيليس، وبالفعل تم تشكيل حكومة بوليفية جديدة برئاسة أوفاندو، محاولاً استغلال الحراك الطلابي وتذمر الجماهير البوليفية اليائسة من السياسات الحكومية في إيجاد حلول لازمات بوليفيا الاقتصادية

والمالية المزمنة، ورأى أن التعامل مع التهديدات والضغوطات الأميركية على الحكومات السابقة سياسياً غير ذي جدوى مالم تتحرر موارد وثروات الشعب من قضبة الشركات الاحتكارية الأميركية وعلى وجه الخصوص شركة النفط ومناجم تعدين القصدير، لذلك ومنذ تسنمه السلطة إعلان عن تأميم حصة شركات القطاع العام من قيود الاستثمارات الأميركية[٦]، ولكن مثل هذا الإجراء وضع بوليفيا في دائرة العداء للولايات المتحدة الأميركية، التي بدأت بالتنديد بسياسة اوفاندو وعدتها تجاوزاً على ممتلكات الشركات الاجنبية والأميركية صاحبة الامتيازات الاقتصادية، إذ ردت الإدارة الأميركية بسلسلة إجراءات عقابية تجاه حكومة اوفاندو الانقلابية، ومنها ايقاف تمويل المشاريع الاستراتيجية والمنح والقروض المالية، والمطالبة بتسديد ديون الشركات الأجنبية وتعويض ممتلكاتها، وفرضت حصاراً على السلع والبضائع الموردة الى بوليفيا، ومنعت الدول الحليفة والصديقة لها من شراء النفط والقصدير البوليفي في الاسواق الدولية (Government of Bolivia, Dec., 1971, p. 127).

يبدو أنَّ الإدارة الأميركية لا تخشى كثيراً من الحكومات الانقلابية وعلى وجه الخصوص قادة الجيش، لأنها تدرك جيداً من دون الدعم الدولي والاقليمي لا يمكن لأية حكومة الصمود والنجاح في تنفيذ مشاريعها السياسية والاقتصادية الإصلاحية في بوليفيا، لاسيما مع فرض قيود اقتصادية من شأنها اسقاط الحكومة البوليفية لكونها صنفت من ضمن الحكومات غير المتعاونة على أقل تقدير.

دفعت الإجراءات الأميركية الخاصة بحماية استثمارات وممتلكات الشركات الأميركية الرئيس اوفاندو في السابع عشر من تشرين الأول ١٩٦٩طلب المساعدة من الحكومة السوفياتية في قضية بيع النفط البوليفي، بعد رفض شراءه في الاسواق العالمية؛ بسبب القيود الأميركية التي رافقت عملية التأميم، وقد أعربت موسكو عن استجابتها للطلب البوليفي، وبدأت بمقايضة النفط البوليفي بالسلع والبضائع السوفياتية، وفتح السوفيات ابواب التبادل التجاري أمام كمية النفط التي ترغب الحكومة البوليفية بمقايضته، وكان العرض السوفياتي مغرياً لبوليفيا التي فقدت اسواقها الدولية نتيجة الحصار الأميركي، الذي افقدها الحصول على الدولار والعملات الاجنبية الصعبة، إذ فاقم ذلك الامر حجم مديونيتها الداخلية والخارجية، ومن ثم أدى الى تراجع الميزان التجاري الذي أنعكس سلباً على ميزانيتها الاتحادية، وبدأت الازمة الاقتصادية–المالية تلامس واقع حياة البوليفيين، حيث اوقفت حكومة اوفاندو أنتاج النفط والقصدير بسبب امتلاء مستودعاتها بالكامل، ولا توجد أي مؤشرات لقيام الحكومة بإيجاد حلول وقتية للأزمة الاقتصادية، دفعت تلك الأزمة اوفاندو نحو محور الشرق، وقد عول كثيراً على الاستفادة من خبرة الاتحاد السوفياتي في تصريف النفط الخام، لاسيما أن إعادة تكرير النفط الخام الى مشتقات البنزين والكيروسين وانواع اخرى من المنتجات البترولية المطلوبة في بوليفيا وبعض الدول الحليفة للاتحاد السوفياتي مثل كوبا والدول الشيوعية قد يكون حلاً مؤقتاً، ومن جهة أخرى يأتي ضمن سياق التخلص من الهيمنة والتبعية الاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية، لاسيما مع استفادت بوليفيا من خبرة السوفيات في تطوير صناعة البتروكيماويات والقطاعات الصناعية والزراعية لتكون جزءاً مكملاً للصناعات التعدينية، وبدأت مراحل معالجة اللازمة الاقتصادية بتشغيل يد عاملة بوليفية اضافية بعد توسع نطاق عمليات التعدين والاستخراج غير المقيدة داخل بوليفيا لتكون جزء من الاقتصاد المحلي (CIA. C. , Nov.15, 1969, p. 2)[١].

إن تعرض حكومة الجنرال اوفاندو للضغوط الأميركية منذ توليه السلطة دفع الدول الأوروبية الى أتخاذ خطوات مماثلة، مما جعل الحكومة البوليفية تواجه صعوبة في التخلص من الحصار الاقتصادي الأميركي، وبالرغم من ذلك حاول اوفاندو تجنب الانخراط في صراع سياسي مع الإدارة الأميركية وحلفائها الغربيين مادام غير قادر على فرض إرادة حكومته في الساحة الدولية، لاسيما أن الأميركيين صوروا قضية التأميم للرأي العام العالمي على أنه انقلاب على التفاهمات والمواثيق الدولية، وأن استحواذ البوليفيين على اصول الشركات الأميركية جاء بدعم من جماعات يسارية وشيوعية (CIA.

(C. , Oct. 17, 1969, p. 5. الى جانب ذلك شجعت الإدارة الأميركية الاوروبيين على عدم التعاون مع الحكومة البوليفية لأنها تضم أعضاءً من الشيوعيين، وبالمقابل كان اوفاندو قد أعلن بأن حكومته مستعدة لاسترداد أموال الاستثمارات الأميركية على وفق خطة تسمح لها بالإنتاج والتصدير، حتى تتمكن من سداد ديونها، إلا أن أوفاندو لم يكن يتوقع تخلي دول اوروبا الغربية عن مساعدة بوليفيا، وعد الأوروبيين المساعدة الأقتصادية بغير المجدية، لأنها لا تمكنهم من ادارة ممتلكات الشركات الاستثمارية الأميركية (Government of Bolivia, 1977, p. 21).

عرف اوفاندو الى حدٍ ما بأن بوليفيا لن تتلقى مساعدات من أوروبا او اليابان تمكنها من إدارة ممتلكات الشركات المؤممة وبشكل مربح، وفي الوقت ذاته كانت غير قادرة على مقاومة الضغوط السياسية الداخلية المطالبة بالتأميم من داخل الحكومة وخارجها (CIA. C. , Oct. 17, 1969, p. 5). وهكذا كان الخيار الرئيس المتاح أما حكومة أوفاندو التوجه نحو الاتحاد السوفياتي، لكسب الجناح اليساري داخل الائتلاف الحكومي من جهة، والاستفادة من إعادة تكرير النفط الخام البوليفي المصدر للاتحاد السوفياتي وفق نظام المقايضة التجارية بين البلدين من جهة أخرى، دفعت تلك الميزة القدرة التنافسية السوفياتية لاستغلال علاقاته الاقتصادية عبر تبادل الخبرات والموارد ومن ثم تدعيم أواصر العلاقات السياسية والتجارية بشكل مرضٍ للبوليفيين (CIA. D. , 1970, p. 172).

كان من الطبيعي ان يستغل الاتحاد السوفياتي نفوذه السياسي والاقتصادي في بوليفيا، لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية، إذ كانت بوليفيا نشطة قومياً وتحررياً، رافضة للاستغلال الاقتصادي الأميركي، الى جانب ذلك شهدت بوليفيا خلال حقبة ستينيات القرن الماضي اضطرابات سياسية سببها الازمات الاقتصادية، جعلت الحكومات المتعاقبة رهينة لتلك التقلبات السياسية داخل الائتلاف الحكومي الحاكم.

القوى التحررية البوليفية المؤتلفة سياسياً ضمن حكومة اوفاندو بحثت وبشكل مباشر عن مساعدة خارجية للتخلص من الإملاءات الأميركية، مستغلةً موقع الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى، إذ يعد من أكبر المصدرين للنفط والغاز، ومسألة أقامت تحالفات سياسية واقتصادية يتوقف على التفاوت في العلاقات البوليفية –الأميركية لصالحه (Scheina, 1987, p. 237). وقد جاء ذلك التوجه نتيجة التحديات السياسية الداخلية والخارجية لحكومة اوفاندو، فأما داخلياً فقد حاولت الحكومة التعاطي مع مطالب اليساريين، لكون تكتلهم السياسي كأحزاب وحركات يجسد الطابع الثوري القومي للأمة البوليفية، لذلك حاول أوفاندو اللجوء الى تلك التنظيمات في إيجاد نوع من التوازن السياسي المدعوم شعبياً على حساب الجناح اليميني، ليتصدى لكل نشاط مناهض لحكومته قد تقوم به بعض العناصر المنشقة عن ائتلاف حكومته، وعلى وجه الخصوص قادة الجيش البوليفي المنظمين سياسياً للعمل ضمن جناح "حركة الكتائب الاشتراكية" في أقصى اليمين المتطرف، إذ كان أوفاندو محاصر سياسياً من الداخل، ولكي يتصدى للحكم عليه بناء قاعدة شعبية خاصة (CIA. N. , Oct. 15, 1969, p. 3).

إن أضعاف خصوم اوفاندو يعتمد بدرجة كبيرة على دعم النقابات العمالية والطلابية لبرنامج حكومته الاصلاحي، على الرغم من أن تلك التنظيمات لم تبُدِ اية معارضة للتقارب مع الاتحاد السوفياتي، أما الجناح اليميني المعتدل فقد وقف موقف الحياد، وأن حركة الكتائب الاشتراكية كانت قلقة من توجهات اوفاندو، وعدتها بمثابة التناوب بين التحول والانقسام الايديولوجي ورغبة الطموح الشخصي، وأن مثل تلك الخطوة غير مدروسة وقد تكون لها أثار كبيرة على الجيش وتدفعه الى ردة فعل مضاد (CIA. N. , Oct. 15, 1969, p. 4). وعليه كانت التناقضات السياسية قد فرضت على اوفاندو إيجاد حليف اقتصادي يعود على بوليفيا بالمنفعة، لاسيما مع وجود الموارد المعدنية وبدرجة كبيرة النفط الخام الذي بحاجة الى عملية تكرير، بعد تأميم شركة النفط الوطنية أمتنعت الشركات الأميركية عن تزويد بوليفيا بالوقود، ولما كان السوفيات لا يقلون أهمية عن الأميركيين في معالجة تلك الموارد الخام التي تعود على الاقتصاد السوفياتي بالفائدة الاقتصادية، الى

جانب تخفض أنتاج النفط في حقول الاورال–فولغا الهامة، وكذلك في غرب سيبيريا، وتعويض الانتاج من النفط البوليفي المعاد تكريره، أما بخصوص عقود التجهيز للدول النامية فيتم تعويضه من النفط البوليفي، مقابل سداد تلك البلدان لتكاليف الآلات والمعدات السوفياتية المستخدمة في تطوير الصناعات النفطية والمعدنية والكيماوية، وبذلك عزز الاتحاد السوفياتي مكانته الاقتصادية والنفطية عبر غزارة الانتاج والتوريد متقدماً على الولايات المتحدة الأميركية وكندا (CIA. C. , Oct. 17, 1969, p. 8).

يبدو أن حكومة الجنرال اوفاندو قد نجحت في التخلص من الضغوط الأميركية عبر الاتحاد السوفياتي، لأن مصادر الثروة المعدنية لا يمكن استثمارها داخلياً بسبب احتكار الشركات الأميركية للصناعات النفطية التكريرية، وأن معالجة قضية نقص أمدادات الوقود جاء عبر مذكرات توافقية مع الحكومة السوفياتية، لاسيما مع ترحيب الاخيرة بالعمل على وفق نظام المقايضة، النفط الخام مقابل سلاسل توريد الوقود وتكاليف تطوير البنية الاقتصادية البوليفية، وبذلك سد حاجات بوليفيا بعيداً عن الدولار، وبالمقابل نجح السوفيات في تعزيز صادراتهم من النفط الخام ليكونوا في صدارة الدول الغنية الكبرى المصدرة، الى جانب ذلك حصلوا على امتياز سياسي–اقتصادي داخل قلب القارة اللاتينية الجنوبية، ليكون نقطة انطلاق باتجاه الجمهوريات اللاتينية القابعة تحت النفوذ الأميركي.

المحور الثالث: التمثيل الدبلوماسي ومشاريع التعاون الثنائي(١٩٧٠):

بدأت أولى ملامح التمثيل الدبلوماسي وبشكل رسمي بين بوليفي والاتحاد السوفياتي في كانون الأول ١٩٦٩م، إذ قدم خوليو جاريت أيلون "Julio Garrett Ayllon" في الحادي عشر من الشهر نفسه أوراق اعتماده سفيراً لبوليفيا في موسكو، مقابل ذلك أعلنت الحكومة السوفياتية في نيسان ١٩٧٠م عن تعيين أليكسي فلوريانوفيتش شيرباكوفيتش "Aleksei Florianovich Scherbakovich" سفيراً في بوليفيا، وقدم أليكسي أوراق اعتماده بوصفه ممثلاً دبلوماسياً لحكومة موسكو السوفياتية في الثامن عشر من الشهر ذاته (CIA. N. , Aug.11,1969, p. 2)، ولم يمض إلا وقت قصير عن تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين ليدشن فيكتور نيكولايفيتش ميلدنيكوف " Viktor Nikolayevich Meldnikov"، أحد الاعضاء البارزين في المجلس المركزي لنقابات العمال في الاتحاد السوفياتي تلك العلاقات بزيارة الى بوليفيا كان الغرض منها المشاركة في فعاليات المؤتمر الوطني السنوي المركزي لنقابات العمال، الذي أقيم في مدينة بوتوسي "Potosi" في الأول من آيار ١٩٧٠، وقد ألتقى ميلدنيكوف بـ ماريو نافارو" Mario Navarro" أحد ابرز قادة الاتحاد العام لنقابات العمال وعضو المجلس التأسيسي البوليفي لأتحاد النقابات العالمي، الى جانب ذلك تبرع ميلدنيكوف بمبلغ خمسون دولاراً لمساعدة البوليفيين في تغطية نفقات المؤتمر العالمي للنقابات (Government of Bolivia, July, 1978, p. 34).

وقد أثمرت تلك الزيارة عن تأسيس منظمة الصداقة البوليفية–السوفياتية التي أتخذت من مدينة أورورو "Oruro" في بوليفيا مقراً دائماً لها، كما طورت تلك المنظمة عملها النقابي والثقافي عبر فتح مقر لبعثتها النقابية في مدينة كوتشابامبا "Cochabamba"، ومعهد ثقافي بوليفي–سوفياتي مشترك في العاصمة لاباز (CIA. N. , Aug.11,1969, p. 2). ومن جهة أخرى أعلن في الثاني من حزيران ١٩٧٠م عن بيع أول شحنة من معدن القصدير البوليفي إلى الاتحاد السوفياتي، بعد أن تم عقد اتفاقية بين الجانبين خاصة بالتعاون العلمي والتكنولوجي، إذ نصت تلك الاتفاقية التجارية–الاقتصادية على تبادل خبرات العلماء والمتخصصين وكذلك الأهتمام بتطوير الصناعات المعدنية ومعامل السباكة الى جانب تحديث وتطوير البنية التحتية لمناجم أنتاج القصدير البوليفي (Government of Bolivia, March, 1972, p. 13).

ولكسب التقرب من الاتحاد السوفياتي دعا الرئيس البوليفي اوفاندو في العاشر من حزيران ١٩٧٠ الى ضم الاحزاب اليسارية للائتلاف الحاكم عبر تأسيس "تحالف اليسار الوطني" للاحتفاظ بدعم الجماهير الشعبية لحكومته، ونزولاً عند مطالب النقابات بتأميم أصول الشركات الأميركية والاستثمارية الاجنبية العاملة في مناجم القصدير بولاية كاتافي Cataviومناجم الزنك في مدينة ماتيلدي Matilde، وأصدر أمر للشركات الأميركية بمغادرة بوليفيا للحد من نفوذها، وبالمقابل عمل على زيادة التعاون مع الاتحاد السوفياتي في تطوير القطاعات الاقتصادية عبر المساعدة الفنية والتقنية (CIA. N. , Aug.11,1969, p. 3).

حاول الرئيس أوفاندو الافادة من القواعد الشعبية المؤيدة والمساندة للحركات والاحزاب اليسارية، التي تتمتع بالولاء المطلق لبرنامج تلك التنظيمات السياسي والاقتصادي، لاسيما أن قوة تلك الاحزاب يأتي من توحيد مطالبها الوطنية والقومية، إذ أن بوليفيا في ظل الضغوط الأميركية على حكومة اوفاندو كانت بحاجة الى توحيد الصف الوطني الرافض للهيمنة الاقتصادية الأميركية على مقدرات البلد الى جانبها، على وجه الخصوص بعد تصاعد النفوذ الأميركي العسكري في بوليفيا لتمكين بعض الشخصيات الموالية لسياستها في تسنم السلطة.

وبعد تطور ملموس للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وقع آيلون السفير البوليفي لدى موسكو في السابع عشر من آب ١٩٧٠على أول معاهدة للتعاون العلمي والتقني التكنولوجي بين بوليفيا والاتحاد السوفياتي، ومن جهته وقع السيد نيكولاي أس باتوليتشيف "Nikolai S. Patolichev " وزير التجارة الخارجية لحكومة الاتحاد السوفياتي على المعاهدة، وكان الجانبان قد أعلنوا عن تعهداتهما بأنشاء مركز خاص بتبادل الخبرات في مجال التعدين، على أن يتم ذلك عبر علماء متخصصين بتطوير مناجم القصدير، وقد تم الاتفاق على أنشاء مقر خاص بالبعثة الاقتصادية–التجارية السوفياتية في العاصمة البوليفية لاباز، والأمر الأكثر أهمية في تلك المعاهدة منح الحكومة السوفياتية قرضاً بقيمة (٢٧.٥) سبع وعشرين مليوناً وخمسمئة الف دولار أميركي لبوليفيا، يدفع بنسبة ثلاثة بالمائة على مدى عشر سنوات، لشراء معدات خاصة بتعدين وصهر القصدير وآلات ومكائن لاستخراج المعادن الاخرى لتطوير الصناعات البوليفية وتحديثها، والحق بالمعاهدة بروتوكولاً نص على أنشاء ممثلية تجارية في كلا العاصمتين، كما اجرى السوفيات ترتيبات نقل خبراء وفنيين لمساعدة البوليفيين في عملية تطوير صناعة القصدير، وبالمقابل بدأت الحكومة البوليفية تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة التي ضمنت تصدير (٣٢٠٠)ثلاثة ألاف ومائتي طن من القصدير البوليفي الى الاتحاد السوفياتي خلال الاعوام (١٩٧٠–١٩٧١) مقابل حصول الاخيرة على ثمان ملايين دولار (CIA. N. , Aug. 19, 1970, p. 2).

إن تلك المعاهدة مهدت الطريق لعقد عدة اتفاقيات أخرى مع حكومة موسكو لتوسيع العلاقات الاقتصادية، ولهذا جاءت مبادرة الاتحاد السوفياتي بتقديم قرضاً لبوليفيا لشراء معدات وآلات خاصة بالتعدين واستخراج المعادن من الشركات السوفياتية، وفقاً لإعلان صادر عن السفارة البوليفية في موسكو، ويُذكر أن هذا القرض هو الأول الذي تُقدمه حكومة موسكو لبوليفيا، يُسدد بالعملة الصعبة على مدى عشر سنوات بفائدة سنوية قدرها ٣٪. وقد بدأت بوليفيا بالفعل بتنفيذ أول اتفاقية تجارية لها مع الاتحاد السوفيات، وتنص الاتفاقية الموقعة على تصدير القصدير البوليفي خلال عامي ١٩٧٠–١٩٧١ مقابل حصولها على الدولار (CIA. N. , Aug. 19, 1970).

وعلى الرّغم من ذلك لابد من الإشارة الى مسألة هامة تتعلق بطبيعة التعاون البوليفي –السوفياتي، لاسيما أن السياسة الخارجية لبوليفيا في تلك الفترة غلب عليها طابع التعقيد لكونها تتأثر بالأوضاع الداخلية غير المستقرة سياسياً، الى جانب ضعف قدرات الحكومة البوليفية السياسية والاقتصادية على تنفيذ مشاريع الاصلاح، مما أنعكس على فرص تقويض الانفتاح والتعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي، وأصبحت العلاقة بينهما تخضع لمؤثرات التدخل الخارجي، بمعنى آخر انعدام الاستقرار السياسي جاء نتيجة حتمية لضعف المؤسسات الحكومية في تنفيذ برنامجها الاصلاحي

وخضوعها للضغوطات الأميركية، لكون تلك المؤسسات تابعة لأجندات وبنوك مالية تتمتع بالحماية الأميركية، ولها الأثر الكبير على تقييد قدرة الحكومة البوليفية على إيجاد فرص للتعاون مع الاتحاد السوفياتي (Maira, 2007, p. 76).

يبدو أن مشاريع الاصلاح الاقتصادي اصطدمت بالسياسة المالية ومصالح الشركات والبنوك الاجنبية، وان تنفيذ اي برنامج حكومي من شأنه تنظيم فرص الاستثمار الاجنبي، إلا أن اوضاع بوليفيا لا تسمح لأية حكومة محاصرة دولياً من الولايات المتحدة الأميركية خارجياً، ومن التنظيمات اليسارية الرافضة للقيود الأميركية داخلياً، إتمام مثل تلك التعهدات الاقتصادية المرتبطة بالتمويل الاجنبي الخارجي.

لذلك كانت المشاريع الاقتصادية والتنموية في بوليفيا خاضعة لاشتراطات أميركية، رغم ذلك أدراك أوفاندو في الثاني من آب ١٩٧٠حاجة بوليفيا لتنويع وتوسيع موارد الجذب الخارجي الاجنبي لتعويض النقص الحاصل في ميزانيتها الداخلية، وقد حاول الإفلات من القيود المالية والاقتصادية الأميركية، إلا أنه وبالمقابل لن تتمكن الشراكة البوليفية–السوفياتية من تأمين متطلبات البرنامج الاصلاحي في بوليفيا، لكونها غير قادرة على توريد العملة الصعبة من النقد الاجنبي، بسبب حجم منافسة رأس المال الأميركي، والذي يحظى بدعم سياسي من بعض الجهات الحكومية غير المؤتلفة مع حكومة أوفاندو، حيث قطعت الادارة الأميركية الطريق على النقابات العمالية "اليسارية" عبر اشتراطات واتفاقات مالية مقيدة للقروض والمنح الاستثمارية الاجنبية، تقضي بمنع تدخل الاحزاب والتنظيمات النقابية والشيوعية في إدارة شركات التعدين والنفط، الى جانب ذلك اشترطت الإدارة الاميركية على حكومة اوفاندو التخلي عن نهجها بخصوص قضية التأميم، وان تتعهد باتباع سياسة معتدلة لتتمكن من الحصول على مساعدات أقتصادية طارئة (CIA. N. , Aug. 1970, p. 19).

نجحت الإدارة الأميركية في تقييد سياسة حكومة اوفاندو الداخلية والخارجية، وأصبحت جزء من مشروع أنقلابي محتمل، لاسيما بعد تخليها عن عقود الشراكة والتعاون الاقتصادي والمالي الأميركي، فقد أنهارت اقتصادياً بسبب نقص امدادات النقد الاجنبي، إذ عدت الإدارة الأميركية الشراكة بمثابة الرهان السياسي التوافقي الذي جعل بوليفيا اقتصادياً وسياسياً خاضعة لبنوك ومؤسسات مالية أميركية، وجعل من سياستها الخارجية متوافقة مع أجندة الاصلاح السياسي داخل الحكومة البوليفية الموالية للإدارة الأميركية (Miranda, 2008, p. 183).

كانت الحكومة البوليفية مقيدة بالضمانات التعاقدية الأميركية الخاصة بتمويل أعادة تأهيل الاقتصاد وإصلاح النظام المالي، لاسيما أن مسألة دعم الاقتصاد تتوقف على جذب الشركات الاستثمارية الاجنبية والتي بدورها توفر غطاء مالي لدفع المستحقات الحكومية ورفد موازنة البلاد بالنقد الاجنبي، وفي هذا المجال كان السوفيات محاصرين اقتصادياً لاسيما في قضية الحصول على الدولار والعملات الأجنبية الاخرى، وكانت النتيجة الحتمية أسقاط حكومة اوفاندو في السابع من تشرين الاول ١٩٧٠. بعد مضي عام على توقيع عقود الشراكة بين جمهورية بوليفيا والاتحاد السوفياتي.

<u>الاستنتاجات</u>

- ❖ إن الحكومة السوفياتية قبل حقبة الدراسة لم تكن مهتمة في توسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية باتجاه جمهوريات جنوب القارة اللاتينية بشكل عام، لاسيما بوليفيا على وجه الخصوص، وفضل السوفيات التحفظ على تطوير اساليبهم في كسب المواقع الاستراتيجية سياسياً قبل الولوج الى مظاهر النفع الاقتصادي من خلال دعم بعض النخب ذات التأثير السياسي والاجتماعي، ومن ثم مرحلة إقامة العلاقات مع حكومات تلك الدول التي تحظى برعاية الكرملين.

- عد الرئيس البوليفي أوفاندو مشاكل بوليفيا الاقتصادية سبباً رئيس في تفاقم الازمات السياسية، وأن عملية التحول او التخلي عن التبعية الأميركية سياسياً واقتصادياً ليس بالأمر السهل، ولكن على الحكومة البوليفية إيجاد طرق بديلة للتكيف السياسي والاقتصادي مع برنامج الحكومة البوليفية الاصلاحي، الذي دائماً ما يوصف من الأميركيين بأنه ينسجم مع إيديولوجية التنمية الاقتصادية ذات الابعاد الشيوعية والاشتراكية القومية الوطنية، إذ كانت بوليفيا تعيش حالة من انعدام التوافق السياسي بسبب اختلاف وجهات النظر في تطبيق برنامج الاصلاح السياسي والاقتصادي داخلياً، إلا أن هناك شبه أجماع وحد البوليفيين داخل الائتلاف الحكومي قائم على أساس مناهض للانخراط في التبعية الاقتصادية الأميركية ورهن موارد البلاد عبر الاستثمارات الاجنبية.
- قد يرى الأميركيون من وجهة نظر سياسية رافضة لتعاطف الجنرال أوفاندو مع النقابات العمالية والطلابية، قد دفع قيادات المجلس العسكري البوليفي الى تدارس أزمات بوليفيا السياسية والاقتصادية، التي غابت عنها الحلول الاستراتيجية، لكون الحكومات البوليفية المتعاقبة وقعت تحت الضغط الأميركي، وهذا الأمر بحد ذاته يبرر سرعة اسقاط وتغيير الحكومات بشكل مستمر، الى جانب ذلك فشل القيادة العسكرية في احتواء ردة الفعل الشعبية الداخلية، التي كانت تطالب بحل الازمات الاقتصادية عبر برنامج اصلاح حكومي.
- عدت الإدارة الأميركية حكومة اوفاندو "الانقلابية" جزء من مشروع دعم الأحزاب اليسارية والراديكالية المتشددة على حساب احزاب اليمين المعتدل كما يصفها الأميركيين، وجاء الرد الأميركي عبر محاصرة الحكومة البوليفية اقتصادياً أشبه بالتدخل الناعم لإعداد خطة بديلة للتخلص من الحكومة الحالية.

الهوامش:

(١) فيكتور باز استينسورو (٢تشرين الاول١٩٠٧-٧حزيران ٢٠٠١): سياسي وزعيم أول تكتل بوليفي معارض للحركة القومية الثورية، وعضو المجلس الوزاري في المجلس العسكري عام ١٩٤٦، الرئيس البوليفي ١٩٥٢-١٩٥٦و١٩٦٠-١٩٦٤و١٩٨٥-١٩٨٩، وقد اقلق حكومة واشنطن بشعبيته وبرنامجه الاصلاحي لاسيما حينما دعا الى تأميم مناجم القصدير وتوزيع الاراضي على المزارعين، والقضاء على مصالح النخبة العسكرية المهيمنة على الاقتصاد من خلال رفضه للاستثمارات الاحتكارية الأجنبية.

(١) أندريه غروميكو (١٨تموز١٩٠٩-٢تموز١٩٨٩): شخصية دبلوماسية وسياسية سوفياتية، شغل العديد من المناصب الحكومية بما فيها وزيراً للخارجية خلال الفترة (١٩٥٧-١٩٨٥)، ورئيساً للجنة التنفيذية الدائمة لمجلس السوفيات الأعلى، ويعد من الشخصيات الصانعة لسياسات الحزب الشيوعي.

(١) رينيه باريتنوس اورتونو (٣٠ آيار ١٩١٩-٢٧ نيسان١٩٦٩): ضابط وسياسي بوليفي، شغل منصب قائد القوات الجوية البوليفية، ونائب الرئيس البوليفي استينسورو عام ١٩٦٤، ورئيس المجلس العسكري السيادي خلال الفترة (٥ تشرين الثاني ١٩٦٤-٢٦آيار ١٩٦٥)، الرئيس البوليفي المنتخب عن حزب الحركة المسيحية الشعبية خلال الفترة(٦آب١٩٦٦-٢٧نيسان١٩٦٩)، له دور كبير في القضاء على المعارضة اليسارية، وتعاون مع الإدارة الأميركية للقضاء على حرب العصابات بزعامة تشي جيفارا عام ١٩٦٧.

(١) الفريدو اوفاندو كانديا (٦نيسان١٩١٨-٢٤كانون الثاني١٩٨٢م): جنرال عسكري وقائد الجيش البوليفي، وشغل العديد من المناصب الحكومية، إذ أصبح رئيساً للمجلس العسكري السيادي خلال الفترة (٢٦آيار ١٩٦٥-٦آب ١٩٦٦)، والرئيس البوليفي الثامن والاربعين لبوليفيا خلال الفترة (٢٦ايلول١٩٦٩-٦تشرين الأول١٩٧٠).

(١) لويس ادولفو سيليس ساليناس (٢١حزيران١٩٢٥-١٩تشرين الاول٢٠٠٥): شخصية سياسية ودبلوماسية بوليفية، واحد أعضاء الحزب الديمقراطي الاجتماعي، تولى العديد من المناصب الحكومية، أصبح رئيساً للجمهورية البوليفية خلال الفترة (٢٧نيسان -٢٦أيلول ١٩٦٩).

(١) الجدير بالذكر أن الشركات الأميركية عملت على تطوير قطاع النفط بشكل كبير، إذ كان لشركة الخليج أويل الأميركية منذ حصولها على عقد استثماري في عام ١٩٥٢بعد نجاح ثورة الحركة القومية الثورية في الاستيلاء على السلطة مباشرةً، ولها الدور الفاعل في تطوير الانتاج وزيادة رقعة الاستخراج، إذ كانت تصدر في عام ١٩٥٢ ما يقارب خمسمئة الف برميل نفط سنوياً، وفي عام ١٩٥٧ صدرت ثلاثة ملايين وخمسمئة الف برميل، وفي عام ١٩٦٧ صدرت اربع عشرة مليون برميل من النفط البوليفي، الى جانب ذلك استثمرت الشركة في استخراج الغاز الطبيعي الذي يقدر حجم الاحتياطي البوليفي آنذاك بحوال أثنين ترليون قدم مكعب، كذلك أوقفت الإدارة الاميركية العمل بخط أنابيب نقل النفط الخام الى الارجنتين كجزء من شراكة استثمارية أميركية–ارجنتينية. ناهيك عن العجز المالي في عام ١٩٦٨ الذي بلغ حوالي اربعمائة وسبع وسبعون مليون بيزو بوليفي، والذي تم تمويل ثمانون بالمائة منه عبر قروض ومنح أميركية. ومع ذلك كانت الحكومات البوليفية متلكئة في استحصال الضرائب، لتعظيم وارداتها المالية داخلياً، مما أسهم ذلك في زيادة نسبة التضخم.

المصادر والمراجع:

Central Intelligence Bulletin CIA) .Nov.15, 1969 .(*USSR-Bolivia: Moscow is interested in bartering Soviet goods for Bolivian oil* .Washington: Office of Current Intelligence.

Carlos Miranda .(٢٠٠٨) .*Gas and its importance to the Bolivian economy .In: Unresolved tensions: Bolivia past and present*) .John and Whitehead, Laurence Crabtree (المحرر، Pittsburgh: Pittsburgh University Press.

Central Intelligence Bulletin CIA) .Apr.20, 1964 .(*Aid and Trade of Communist Countries in less developed Areas of the Free world, Economic intelligence Committee* .,Biweekly Report No.449-1/214 ،Washington.

Central Intelligence Bulletin CIA) .Aug.11, 1969 .(*Bolivia-USSR: Exchange of Ambassadors,, Aug.11, 1969, p.8* .Washington: Central Intelligence Bulletin.

Central Intelligence Bulletin CIA) .Oct. 17, 1969 .(*Bolivia: Ovando is under increasing pressure to nationalize Bolivian Gulf oil* .Washington: Office of Central Intelligence.

CIA., DCI'S) .June.16, 1965 .(*Briefings "Bolivia", Sub. Committee of House Armed Sfrvies Committee, Joint Congressional Committee on Atomic Energy* .Washington.

Directorate of Intelligence CIA .(١٩٧٠) .*Bolivia: International Economic Relations* .Washington: Office of Current Intelligence.

Doc. Government of Bolivia .(١٩٧٧) .*Ministerio de Planeamiento y Coordiiacion, Plan Nacional de Desarrollo Economico y Social, 1972-1976* .Ministerio de Planeamiento y Coordiiacion . Lapaz: Plan Operativo.

Doc. Government of Bolivia) .Dec., 1971 .(*Bancó Central,Gerencia de Finanzas , Informe Economico Financiero, No. 37* .Lapaz: Boletin Estadistica.

Doc. Government of Bolivia) .July, 1978 .(*Empresa Nacional de Fundiciones "Memoria Tecnica, 1971-1977* .Lapaz: Publicación T'cnica ,No. 6.

Doc. Government of Bolivia) .March, 1972 .(*Prescripciones para el Ordenamiento del Sector Publico Descentralizado, Bancó Central* . ,Boletin Estadistica, No. 56.

Gabriel Gorodetsky .(١٩٩٤) .*Soviet Foreign Policy, 1917-1991* .Cummings Center Series.

Galia Golan .(١٩٨٨) .*The Soviet Union and National Liberation Movements in the Third World* . Routledge Library Editions: Soviet Foreign Policy.

J. Gregory, J. Stover Oswald & Anthony .(١٩٧٠) . *The Soviet Union and Latin America* .Published for the Institute for the Study.

James Malloy" .(١٩٩١) .Democracy, economic crisis and the problem of governance: The case of Bolivia .,"*Studies in Comparative International Development*)Vol. 26 الصفحات،(,pp.37-39.

Jerry R. Ladman .(١٩٨٢) .*Modern-day Bolivia: Legacy of the revolution and prospects for the future* . Tempe.

José de and Others ,Mesa .(٢٠٠٣) . *Historia de Bolivia*٣ المجلد) ,rd edition .(.La Paz: Editorial Gisbert.

Juan de Onis) .June. 1, 1969 .(Rockefeller CUTS HIS BOLIVIAN VISIT; Talks Are Heid at Airport to Avert Violence as Students Demonstrate in Capital .*The New York Times*.١ ،

Kenneth D. Lehman .(١٩٩٢) .*US foreign aid and revolutionary nationalism in Bolivia 1952-1964: The pragmatics of a patron-client relationship* .The University of Texas at Austin.

Luis Maira .(٢٠٠٧) .Dilemas internos y espacios internacionales en el gobierno de Evo Morales. Nueva Sociedad. Vol. 209 .*Nueva Sociedad*.٨١–٦٦ الصفحات ،

Maurice Dobb .(٢٠١٢) .*Soviet Economy and the War bound with Soviet Planning and Labour* المجلد) ١st Edition) .(Kindle Edition (المحرر، Publisher : Routledge.

National Intelligence Estimate (NIE) CIA) .Aug. 19, 1970 .(*USSR _Bolivia: Several recent economic agreements have been signed in Moscow* .Washington: Central Intelligence Bulletin.

National Intelligence Estimate (NIE) CIA) .Aug.11,1969 .(*Soviet Involvement In Bolivia, Diplomatic Relation between Bolivia and USSR, Declassified E.O. 13526, Section 3.5, NLN 05-H-07/8907* .,Washington: Office of Current Intelligence.

National Security Action Memorandums CIA) .Oct. 15, 1969 .(*Bolivia: review(s) completed. State Dept. review completed Intelligence Memorandum Bolivia Under Ovando* .Washington: Office Central Intelligence Bulletin.

National Security Council CIA) .Aug. 1970 .(*Intelligence Memorandum Bolivia: Economic Problems Facing the Ovando Government Secret ER IM 72-2* .Washington: National Security Action Memorandums.

Nicola Miller .(١٩٨٩) .*Soviet Relations with Latin America: 1959-1987* .Cambridge University Press.

Robert L .Scheina .(١٩٨٧) .*Latin America: A Naval History, 1810-1987* .Naval Institute Press.

الباحث . (٢١تموز ٢٠٢٤). الشيوعية ... تهمة اسقاط الحكومة البوليفية المنتخبة في عام ١٩٦٤. *المؤتمر العلمي الدولي السادس "التجديد في ميادين البحث العلمي وتحديات الواقع الراهن"*، (الصفحات ١٣-٣٠). تونس.